أشخاص في مركز لتحويل النقود في بور–أو–برانس، هايتي.

ما وراء الأسرة المعيشية

رالف شامي وكونيل فولينكامب

التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم في الوطن لها أيضا تأثير كبير على الاقتصاد الكلي

تمثل تحويلات العاملين في الخارج – أي تحويلات الدخل الخاص التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في الوطن – بشرى للأسر التي تتلقاها. فهذه التحويلات، التي ترسل غالبا ببضع مئات من الدولارات في المرة الواحدة، تؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للتصرف وتُنفَق بوجه عام على الاستهلاك – استهلاك الغذاء والملابس والدواء والسكن والمعدات الإلكترونية. ولا تزال هذه التحويلات تنمو منذ عقود (راجع الرسم البياني ١). وتساعد تحويلات العاملين في الخارج على انتشال أعداد هائلة من الأشخاص من هوة الفقر بتمكينهم من الاستهلاك بدرجة أكبر مما كانوا يستطيعون استهلاكه في ظروف مختلفة (Abdih, Barajas, and others, 2012). وغالبا ما تساعد أيضا المستفيدين في الحفاظ على مستوى أعلى من الاستهلاك في الظروف الاقتصادية المعاكسة (Chami, Hakura, and Montiel, 2012). وتفيد دراسات أجريت مؤخرا بأن هذه التدفقات تتيح للأسر المعيشية الإقلال من العمل، أو الإقدام على مشاريع تنطوي على مخاطر كانوا سيتجنبونها لو لم يحصلوا على هذا المصدر الإضافي من الدخل، أو الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية للأسرة المعيشية. وبعبارة أخرى، تمثل تحويلات العاملين في الخارج هدية في وقتها للأسر المعيشية.

إلا أن ما هو مناسب لأسرة ما ليس بالضرورة مناسبا للاقتصاد ككل. ومسألة ما إذا كانت تحويلات العاملين في الخارج مفيدة أيضا للاقتصادات التي تتلقاها هي مسألة مهمة لأن التحويلات تشكل مصدرا من أكبر مصادر التدفقات المالية للبلدان النامية. ففي عام ٢٠١٢، أرسل العاملون مبالغ قدرت بنحو ٤٠١ مليار دولار أمريكي أو أكثر من خلال قنوات رسمية، ويرجح أن تكون مليارات أخرى قد حولت عبر قنوات غير رسمية. وغالبا ما تكون هذه التدفقات كبيرة نسبة إلى الاقتصادات التي تتلقاها. ففي عام ٢٠١١، على سبيل المثال، كانت تحويلات العاملين في الخارج تمثل ١٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في حالة ١٠٨ بلدا؛ و ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر في حالة ٤٤ بلدا. وفي حالة ٢٢ بلدا، مثلت التحويلات ١٠٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي (راجع الرسم البياني ٢). وعلاوة على ذلك، تتسم تدفقات تحويلات العاملين في الخارج غالبا بالاستقرار، وتكون من منظور المتلقي مضادة للاتجاهات الدورية – مما يساعد على موازنة ضربات الحظ العاثر.

وليس من المهم فقط دراسة ما إذا كان لتحويلات العاملين في الخارج تأثير إيجابي أو سلبي على الاقتصاد ككل (أو الكلي). ونظرا لأن صانعي السياسات والمنظمات الدولية أصبحوا يرون أن هذه التدفقات تشكل مصدرا ممكنا لتمويل التنمية الاقتصادية، فمن المهم أيضا أن نبحث في مسألة ما إذا كانت التحويلات تيسر فعليا التنمية الاقتصادية، وإذا كان ذلك صحيحا فكيف. وعلى سبيل المثال، هل تمكنت بعض البلدان التي تتلقى قدرا كبيرا من التحويلات من النمو بوتيرة أسرع كنتيجة لذلك؟ يعنى هذا المقال بتقدير الآثار

الاقتصادية الكلية لهذه التدفقات، بتسليط الضوء على بعض المسائل في إدارة آثارها وتوفير مشورة على مستوى السياسات بشأن سبل تسخير إمكاناتها الإنمائية. والعثور على إجابات ليس بسيطا، لأن التحويلات تؤثر على الاقتصاد بطرق مختلفة كثيرة. وفي نهاية الأمر، يعتمد أثرها الصافي على طريقة استخدامها من قبل متلقيها.

مصدر للإيرادات الحكومية

إلى جانب الأسر المعيشية، يوجد طرف فاعل اقتصادي آخر يستفيد من التحويلات وتوجد لتصرفاته أهمية بالنسبة للاقتصاد – الحكومة. وقد بينت دراسة Abdih, Chami, and others, (2012) مؤخرا أن تحويلات العاملين في الخارج التي تنفق على استهلاك كل من السلع المنتجة محليا والواردات تزيد الوعاء الضريبي، مما يزيد بدوره من إيرادات ضرائب المبيعات، وضرائب القيمة المضافة، ورسوم الواردات. وبعبارة أخرى، يمكن أن توفر التحويلات حيزا ماليا مطلوبا بشدة – أتاح لبعض البلدان زيادة الإنفاق وخفض الضرائب، أو كلا الأمرين، لمكافحة آثار الركود العالمي الأخير.

ومثلما أشرنا، يعتمد تأثير التحويلات على الاقتصاد جزئيا على الطريقة التي تختار بها الحكومات استخدامها. وعلى سبيل المثال، بينت دراسة Chami and others (2008) أن الحكومات يمكنها تحمل مستويات أعلى من الدين عندما تكون نسبة التحويلات إلى الدخل المحلي مرتفعة – مما يخفض المخاطرة القطرية. وفعليا، أقرت دراسة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠٠٩) مؤخرا بالأهمية المتزايدة للتحويلات باعتبارها مصدرا مستقرا ومضادا للاتجاهات الدورية للتمويل الخارجي في تقييمها لمقدار الدين الذي يمكن أن تتحمله البلدان منخفضة الدخل بصورة آمنة. فتحويلات العاملين في الخارج تمكن البلدان من الاقتراض بدرجة أكبر، مما يسمح لها باستخدام تلك القوة الاقتراضية الزائدة في تمويل الاستثمارات التي تيسر النمو الاقتصادي.

وفي المقابل، وجدت دراسة Abdih, Barajas, and others (2012) أدلة على أن التحويلات تضر بجودة المؤسسات في البلدان المستفيدة، تحديدا لأنها تزيد قدرة الحكومات على زيادة الإنفاق وفرض ضرائب أقل. فبتوسيع الوعاء الضريبي، تتيح التحويلات للحكومة تخصيص مزيد من الموارد وتوزيعها على من هم في السلطة. وفي الوقت نفسه، تحجب التحويلات التكلفة الكلية المترتبة على تصرفات الحكومات. فالتحويلات يمكن أن تنشئ مشكلة تتعلق بالخطر الأخلاقي لأنها تسمح للفساد الحكومي بأن يكون أقل تكلفة بالنسبة للأسر المعيشية التي تتلقى تلك التدفقات. ويرجح بدرجة أقل أن يشعر المستفيدون بضرورة مساءلة السلطات، وبالتالي تشعر السلطات بقدر أقل من الإلزام بتبرير تصرفاتها. ويؤدي ذلك إلى خفض احتمالات استخدام الحيز المالي الذي توفره التحويلات في استثمارات اجتماعية منتجة. وبعبارة أخرى، تتسم التفاعلات التي تحدد تأثير التحويلات على الاقتصاد الكلي بالتعقيد، وهو ما يعلل صعوبة إصدار تعميمات بشأن آثارها الصافية.

الدورة الاقتصادية

يكون الأثر المعقد للتحويلات على الاقتصاد ظاهرا أيضا عندما تؤخذ الدورة الاقتصادية في الاعتبار. فنظرا لأن التحويلات تزيد استهلاك الأسر المعيشية، يمكن أن تتسبب تقلبات تدفقات التحويلات في تغييرات في الناتج على المدى القريب. ولكن يرجح أيضا أن يؤدي حدوث صدمة تخفض الناتج الاقتصادي إلى حفز العاملين في الخارج على إرسال مزيد من التحويلات إلى الوطن، ويكون الأثر المترتب على ذلك هو خفض تقلب الناتج (Chami, Hakura, and Montiel, 2012).

إلا أنه يرجح أيضا أن تؤدي زيادة التحويلات إلى إضعاف الحافز على العمل، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة تقلب الدورة الاقتصادية.

وتتأثر أيضا البلدان المستفيدة من الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان التي تأتي منها التحويلات. وقد بينت دراسة Barajas, and others (2012) أن تدفقات التحويلات تزيد تزامن حدوث الدورات الاقتصادية في كل من البلدان المرسلة للتحويلات والبلدان المتلقية لها. ويرجح أن يكون هذا الأثر أشد وضوحا بوجه خاص أثناء فترات هبوط النشاط الاقتصادي في البلدان المرسلة للتحويلات، والتي غالبا ما تكون أكثر ثراء من البلدان المتلقية لها.

الرسم البياني ١

أموال من الخارج

نمت تحويلات العاملين في الخارج على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث شهدت زيادة حادة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨.

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

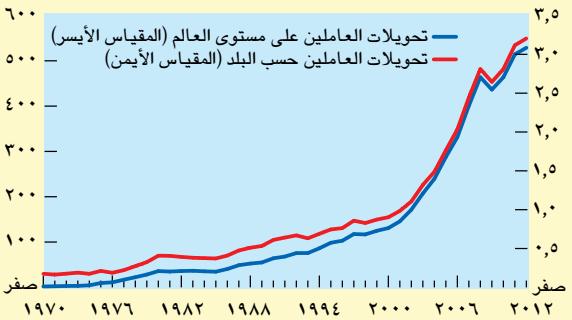

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٣.

ملاحظة: تمثل تحويلات العاملين على مستوى العالم حصيلة تحويلات العاملين عبر جميع البلدان التي تتوافر لها بيانات عن السنة المحددة. وتقسم الأرقام حسب البلد هذه القيمة على عدد البلدان التي تبلغ بيانات في ذلك العام. وكان معظم نمو تحويلات العاملين في هذه الفترة يعزى إلى زيادة الهجرة، إلا أن جزءا منها يعزى إلى زيادة انتقال التحويلات بطريقة يكون قياسها أسهل من خلال قنوات رسمية مثل البنوك.

الرسم البياني ٢

البلدان المعتمدة على التحويلات

بالنسبة لبعض البلدان، تمثل تحويلات العاملين ١٠٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي.

(التحويلات، ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١١)

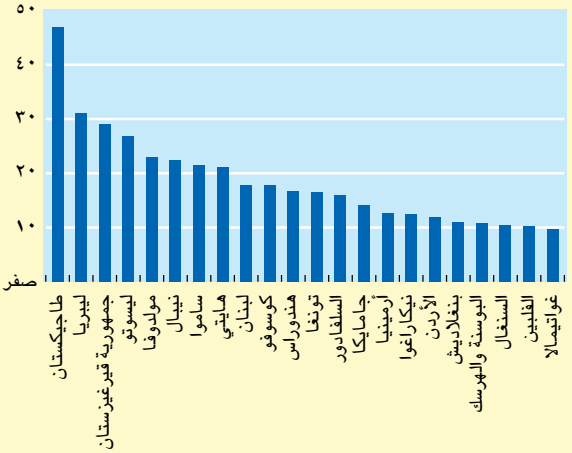

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٣.

وهكذا نجد مرة أخرى أن الأدلة مختلطة. ولا شك أن التحويلات تنشط الاستهلاك، وهو ما يعني لبعض الاقتصادات أنها ستساعد على خفض حجم التقلب بين الركود والنمو بوضع حد أدنى للطلب الكلي. ولكن بالنسبة لاقتصادات أخرى، ربما تزيد التحويلات من شدة الدورات الاقتصادية، بحفز العاملين على عدم الذهاب إلى العمل عندما يهبط النشاط الاقتصادي، وكذلك بربط الدورات الاقتصادية لبعض الاقتصادات النامية بصورة أوثق بالدورات الاقتصادية للبلدان المرسلة للتحويلات.

التحويلات والنمو

كان الجانب الأوفر حظا في الدراسة من جوانب التحويلات على مدى العقد الماضي هو تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى أهمية هذه المسألة من منظور السياسات وجزئيا إلى الطرق الكثيرة والمعقدة التي يمكن من خلالها للتحويلات أن تؤثر على النمو الاقتصادي. وتتمثل إحدى الطرق المفيدة لتنظيم مجموعة النتائج الكبيرة والمتنوعة حول هذه المسألة في استخدام منهج لمحاسبة النمو يدرس فيه أثر التحويلات على تراكم رأس المال، ونمو القوة العاملة، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتعرف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بأنها بالأساس النمو الذي لا تفسره الزيادات في المدخلات التقليدية مثل العمل ورأس المال وتتضمن أمورا مثل التكنولوجيا والتمويل.

تراكم رأس المال: يمكن أن تؤثر تحويلات العاملين في الخارج على معدل تراكم رأس المال في البلدان المستفيدة بطرق شتى. فأولا، يمكن أن تمول الاستثمار بصورة مباشرة. ويمكن أن تيسر التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين أيضا تمويل الاستثمارات بتحسين الجدارة الائتمانية للأسر المعيشية، وزيادة قدراتها فعليا على الاقتراض. ويمكن أيضا أن تحد التحويلات من علاوة المخاطر التي يطلبها المقرضون، لأنها تحد من تقلب الناتج.

ولكن إذا كان التصور هو أن التحويلات تمثل دخلا دائما، فيمكن أن تقوم الأسر المعيشية بإنفاقها بدلا من ادخارها – مما يحد كثيرا من حجم التدفقات الموجهة نحو الاستثمار. وفي الواقع، فإن حجم التحويلات المخصص للاستثمار غالبا ما يكون منخفضا. وعلى سبيل المثال، تؤدي تدفقات التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى زيادة استهلاك السلع المحلية والأجنبية، مع توجيه قدر ضئيل للغاية للاستثمار. وإضافة إلى ذلك، يدخر عدد كبير من الأسر المعيشية جزءا من التحويلات بشراء أصول مثل العقارات، وهو ما يؤدي عموما إلى عدم زيادة مخزون رأس المال.

ويمكن أن تحفز تحويلات العاملين الزيادات فيما يسمى رأس المال البشري بتمكين أفراد الأسرة الأصغر سنا من مواصلة الدراسة بدلا من الاضطرار إلى العمل للمساهمة في دخل الأسرة. وعلى سبيل المثال، تشير الأدلة من الفلبين ومن المكسيك إلى أن تلقي التحويلات يؤدي إلى زيادة الانتظام في المدارس. إلا أنه يرجح أن يكون للحصول على قدر زائد من التعليم تأثير محدود على النمو الاقتصادي المحلي إذا كان يتيح ببساطة إمكانية هجرة المتلقين له.

نمو القوة العاملة: يمكن أيضا أن تؤثر التحويلات على النمو بالتأثير على معدل نمو مدخلات العمالة. وإحدى القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر التحويلات على مدخلات العمالة هي المشاركة في سوق العمل، أي النسبة المئوية للسكان التي تعمل بالفعل أو تبحث عن عمل. ولكن كما سبق ذكره، يمكن أن تكون تلك الآثار سلبية. فالتحويلات تتيح للمستفيدين الإقلال من العمل والحفاظ على نفس مستوى المعيشة، بغض النظر عن الغرض الذي قصد مرسل التحويل من مكانه البعيد أن تستخدم الأموال لأجله (لزيادة استهلاك الأسر المعيشية أو الاستثمار مثلا). والشواهد الواقعية على هذا التأثير السلبي على جهود العمالة وفيرة، وقد كشفت الدراسات الأكاديمية هذا الأثر أيضا. ومن ثم، تقلل التحويلات فيما يبدو من إمدادات العمالة.

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حدد الباحثون طريقتين رئيسيتين يمكن من خلالهما أن تؤثر تحويلات العاملين على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. فأولا، يمكن أن تزيد التحويلات من كفاءة الاستثمار بتحسين الوساطة المالية المحلية (توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين). ويعني ذلك أنها يمكن أن تؤثر على قدرة النظام المالي الرسمي في الاقتصاد المتلقي للتحويلات على تخصيص رأس المال. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد التحويلات على نمو إجمالي الناتج المحلي عندما تكون الأسواق المالية متخلفة نسبيا لأن التحويلات ترخي القيود الائتمانية المفروضة على الأسر المعيشية من قبل قطاع مالي صغير. وإضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن حالة تطور القطاع المالي، يرجح أن تزيد التحويلات من حجم الأموال المتدفقة من خلال النظام المصرفي. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز التطوير المالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة وفورات الحجم في الوساطة المالية.

الدورة الاقتصادية

وثمة طريقة ثانية يمكن من خلالها أن تؤثر تحويلات العاملين على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وهي من خلال سعر الصرف. وقد بينت دراسة Barajas and others (2011) الطريقة التي يمكن أن تؤدي التحويلات من خلالها إلى رفع سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يمكن أن يقلل من تنافسية الصادرات من البلدان المتلقية للتحويلات. فالصناعات أو الشركات التي تنتج الصادرات يمكن أن تحول الدراية الفنية إلى بقية الاقتصاد أو تتيح فرصا لشركات محلية أخرى أن تصعد على سلسلة القيمة. وهذا ما يحدث غالبا في الصناعات التحويلية. ولذلك، فإذا أصبحت هذه الشركات أقل تنافسية بسبب تغيرات سعر الصرف (التي تتسبب فيها هي نفسها التحويلات)، فإنه يتعين على هذه الشركات في هذه الحالة تقليص نشاطها أو الإغلاق، وينخفض تأثيرها النافع على الإنتاجية.

وقد حاولت دراسات كثيرة تقدير أثر التحويلات على النمو. وخلصت أولى هذه الدراسات — Chami, Fullenkamp, and Jahjah (2005)— إلى أنه في حين يرتبط الاستثمار المحلي والتدفقات الرأسمالية الخاصة بصورة موجبة بالنمو، فإن نسبة تحويلات العاملين إلى إجمالي الناتج المحلي لا تكون ذات دلالة إحصائية أو ترتبط سلبا بالنمو. ومنذ ذلك الحين، أجريت دراسات كثيرة، وتباينت نتائجها بصورة كبيرة. ويخلص بعضها إلى أن التحويلات تساعد النمو وتخلص أخرى إلى أنها تضره – ويخلص البعض إلى عدم وجود أثر ملحوظ. وعندما يوجد أثر إيجابي للتحويلات على النمو، فغالبا ما يكون مشروطا، مما يشير إلى ضرورة توافر عوامل أخرى حتى تحسن التحويلات النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، خلصت بعض الدراسات إلى أن التحويلات غالبا لا تدفع النمو الاقتصادي إلا إذا كانت المؤسسات الاجتماعية مطورة بشكل أفضل.

ولعل أكبر باعث على الإحباط هو عدم وجود تجارب عن نجاح نمو التحويلات، أي بلد يكون النمو المدفوع بالتحويلات فيه أسهم بصورة كبيرة في تنميته. ونظرا لأن التحويلات تجاوزت في بعض البلدان ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لفترات زمنية طويلة، فإن المرء كان يأمل في العثور على الأقل على مثال واحد للتحويلات التي تعمل كعامل حفاز للتنمية الاقتصادية الكبيرة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى الباحثين لم يجدوا أيضا أي أدلة واضحة ومتسقة على أن التدفقات المالية الأخرى، مثل التدفقات الرأسمالية والمعونة الرسمية، تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

وجهة التحويلات

تعكس الأدلة المختلطة المتعلقة بتأثير التحويلات على الاقتصاد الكلي عددا من الحقائق الأساسية بشأن دورها في الاقتصاد. فأولا، ليس ثمة شك أن هذه التحويلات تفيد الأسر التي تتلقاها إذ أنها تخفف حدة الفقر وتوفر تأمينا ضد الظروف الاقتصادية المعاكسة. وثانيا، توجد مسارات مختلفة كثيرة يمكن أن تؤثر التحويلات من خلالها على الاقتصاد. وثالثا، ليس بالضرورة أن يكون أي من هذه

التحويلات غالبا لا تدفع النمو الاقتصادي إلا إذا كانت المؤسسات الاجتماعية مطورة بشكل أفضل

المسارات نشطا في أي مرحلة زمنية – أي أن عددا كبيرا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو الذي يحدد ما إذا كان مسار معين نشيطا أو مهما. وأخيرا، فإن لكثير من هذه المسارات آثار متعارضة أو متضاربة.

وتشكل هذه الحقائق التحدي الذي يواجهه صانعو السياسات الراغبون في تعظيم إمكانات التحويلات الإنمائية. وحتى يتسنى للحكومات الاستفادة إلى أقصى درجة من التحويلات، سيتعين عليها تعزيز أو تيسير القنوات التي تحقق التحويلات من خلالها نفعا للاقتصاد الكلي مع الحد من القنوات الأخرى أو إضعافها. وتنطوي هذه المهمة على تحديات ليس فقط لأن الاقتصاديين لا يفهمون بصورة كاملة حتى الآن جميع الطرق التي تؤثر بها التحويلات على الاقتصاد، ولكن أيضا لأن هذه المهمة يمكن أن تضع صانعي السياسات في موقف صراع مع الأسر المعيشية، المعتادة على استعمال التحويلات بطرق معينة. ومع ذلك، هناك عدة مناهج واعدة للسياسات.

ويجب على كل بلد يرغب في الاستفادة بدرجة أفضل من التحويلات أن يدرس الطريقة التي يستخدمها المستفيدون فعليا. وهذه خطوة لا غنى عنها لكفالة أن يفهم صانعو السياسات العقبات المحددة التي تحول دون استخدام تحويلات العاملين في تيسير التنمية، وأنواع الأنشطة التي تخدم التنمية (مثل التعليم، أو تكوين الأعمال التجارية، أو الاستثمار) والتي سيشارك فيها المتلقون للتحويلات على أرجح الاحتمالات. ويرجح أن تتباين العقبات أمام استخدام التحويلات للتنمية وفرص ذلك الاستخدام حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الخاصة لكل بلد.

ويتعين أن يستفيد صانعو السياسات من الحيز المالي الذي تخلقه تدفقات التحويلات بزيادة الاستثمار في المؤسسات الاجتماعية والبنية التحتية العامة. وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي زيادة الإيرادات الضريبية التي تولدها التحويلات إلى تمويل المبادرات الرامية إلى زيادة الطابع المهني لموظفي الخدمة المدنية وتحسين إنفاذ القواعد والتنظيمات. وبالمثل، يمكن أن تستفيد الحكومة من زيادة قدرتها على الاقتراض لتمويل تحسينات البنية التحتية. وأحد الاستخدامات المحتملة هو رفع مستوى النظام المالي للبد على جميع المستويات، بما في ذلك تحسين نظام المدفوعات، وإتاحة الخدمات المصرفية، ومحو الأمية المالية.

ويجب أن يقوم صانعو السياسات بتصميم برامج تلبي احتياجات فرادى الأسر المعيشية وتعطي المستفيدين الحوافز السليمة لاستخدام التحويلات في أنشطة إنتاجية. ويمثل تشجيع قبول الدخل من التحويلات كضمان للقروض الخاصة المستخدة لتمويل استثمارات إنتاجية طريقة لتوجيه دخل التحويلات إلى استثمارات معززة للنمو. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقوم الحكومات بدعم قروض التعليم أو المشاريع التي يُتعهد فيها بالتحويلات كضمانات. وسيتعين أن يعمل صانعو القرار بصورة وثيقة مع المستفيدين من التحويلات – ومع مرسليها – لإنجاح هذه الجهود.

وتعني زيادة التغيرات الناشئة عن العولمة والعوامل الديموغرافية، مثل شيخوخة القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة، أنه يرجح أن يزداد حجم التحويلات وأهميتها في المستقبل. ومن الواضح أن التحويلات تحسن رفاه الأسر المعيشية التي تتلقاها، وعلى هذا النحو، ينبغي تشجيعها. ولكن حتى تكون التحويلات أكثر نفعا للاقتصادات التي تتلقاها، يتعين أن تقوم الحكومات بتصميم سياسات تشجع التحويلات وتزيد منافعها وفي الوقت نفسه تحد من أي آثار جانبية تأتي بنتائج عكسية أو تعادلها. وسيقتضي استخلاص أكبر قيمة ممكنة من التحويلات جهودا كبيرة ومدروسة من الحكومات الوطنية ومساعدة المنظمات الدولية. وعلى سبيل المثال، تجرى مراجعة دورية لجودة الحوكمة والمؤسسات في إطار المشاورات السنوية التي يجريها الصندوق. وتشير آثار تدفقات التحويلات على الحوافز إلى أن إجراء هذه المراجعات له أهمية خاصة في الاقتصادات المتلقية للتحويلات. وتتيح هذه الجهود للبلدان وضع استراتيجياتها الإنمائية بصورة تتلاءم مع الدور الذي تضطلع به التحويلات فعليا، وهو ما يزيد بالتالي من فرص استخدمها لتعزيز التنمية والنمو. ■

رالف شامل رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، وكونيل فولينكامب أستاذ للاقتصاد في جامعة ديوك.

المراجع:

Abdih, Yasser, Adolfo Barajas, Ralph Chami, and Christian Ebeke, 2012, "Remittances Channel and Fiscal Impact in the Middle East, North Africa, and Central Asia," IMF Working Paper 12/104 (Washington: International Monetary Fund).

Abdih, Yasser, Ralph Chami, Jihad Dagher, and Peter Montiel, 2012, "Remittances and Institutions: Are Remittances a Curse?" World Development, Vol. 40, pp. 657–66.

Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Christian Ebeke, and Sampawende Tapsoba, 2012, "Workers' Remittances: An Overlooked Channel of International Business Cycle Transmission?" IMF Working Paper 12/251 (Washington: International Monetary Fund).

Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Dalia Hakura, and Peter Montiel, 2011, "Workers' Remittances and the Equilibrium Real Exchange Rate: Theory and Evidence," Economia, Vol. 11, pp. 45–94.

Chami, Ralph, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, 2008, Macroeconomic Consequences of Remittances, *IMF Occasional Paper 259 (Washington: International Monetary Fund).*

Chami, Ralph, Connel Fullenkamp, and Samir Jahjah, 2005, "Are Immigrant Remittance Flows a Source of Capital for Development?" IMF Staff Papers, Vol. 25 (Washington: International Monetary Fund).

Chami, Ralph, Dalia S. Hakura, and Peter J. Montiel, 2012, "Do Worker Remittances Reduce Output Volatility in Developing Countries?" Journal of Globalization and Development, Vol. 3, pp. 1–25.

International Monetary Fund, and World Bank, 2009, A Review of Some Aspects of the Low-Income Country Debt Sustainability Framework (Washington).